أثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

أ.م.د.ماردين محسوم فرج
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
Mardin.faraj@univsul.edu.iq

م.م.سامان على عارف
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
saman.arif@univsul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.4.6

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٠/٢٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١١/٥ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٤/٣٠

المستخلص

سعت دول العالم الى تخصيص جزء كبير من موازنتها للتعليم والصحة والبنية التحتية احتياجات سكانها المتزايد وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في راس المال البشري و المادي، إلا ان الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها بعض الدول العالم أدت الى زيادة النفقات العسكرية بشكل كبير، لذا اتخذ الأنفاق العسكري حيزا كبيرا في الموازين التجاري و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العالم، ويهدف البحث الى بيان اثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) بالاعتماد على التحليل الكمي واستخدام النماذج (ARDL,FMOLS,DOLS) لبيان أثر النفقات العسكرية على كل من (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي) في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، توصل البحث الى ان هناك العلاقة عكسية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي والميزان التجاري وصافي التدفق الاستثمار الأجنبي في العراق، أي ان إرتفاع نسبة الانفاق العسكري ساهمت في إنخفاض معدل النمو الاقتصادي و زيادة عجز الميزان التجاري و تقليل التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي، واقترح البحث ان تحقيق الأستقرار الأمني وتوجه النفقات العسكرية التشغيلية الى النفقات العسكرية الاستثمارية قد يساهم في تحسين اثر الانفاق العسكري في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العسكري، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، الميزان التجاري.

The impact of Military Spending and Some economic Variables in Iraq during (2004-2021)

Abstract

Countries around the world have tried to devote a significant portion of their budgets to infrastructure, health care, and education. In order to accommodate the needs of their expanding populations and to promote sustainable development through investments in human and material resources, however, the security and political situations that some countries of the world were going through led to a significant increase in military spending. Therefore, military spending took a large part of the trade balances and GDP around the world. The study aims to demonstrate the impact of military spending on some economic variables in Iraq during the period (2004-2021). Using quantitative analysis and models (ARDL, FMOLS,DOLS), The paper discovered an inverse relationship between military spending and economic growth, the trade balance, and the net flow of foreign investment in Iraq, i.e., an increase in the proportion of military spending contributed to a decrease in the rate of economic growth, an increase in the trade balance deficit, and a decrease in inflows of foreign investment. The paper also suggested that achieving security stability and directing operational military resources in a way that maximizes their effectiveness and minimizes their costs would help achieve these positive outcomes.

Key words: Military Spending, Economic Growth, Trade Balance, Foreign Investment.

المقدمة:

عرفت المجتمعات البشرية مهمة الدفاع منذ القدم، وعندما بلغت المجتمعات ارقى مستويات تطورها التنظيمي بظهور الدولة، ويعد الامن والدفاع ضمن وظائف الرئيسية للدولة في ظل النظريات الاقتصادية (القديمة والحديثة). لذا تسعى الدول في العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب مخاطر الناجمة عن التردد الأمني وعدم استقراره.

سعت الدول العالم الى تخصيص جزء كبير من موازنتها للتعليم والصحة والبنية التحتية احتياجات سكانها المتزايد وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، إلا أن الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها بعض الدول العالم أدت إلى زيادة النفقات العسكرية بشكل كبير، يمكن أن يُنظر إلى الانفاق العسكري المرتفع من جانب الدول المجاورة باعتباره تهديداً، مما يدفع بلد ما الى تخصيص المزيد من الأموال للأمن والدفاع.

ثمة سمة مميِّزة للتطوُّر العالمي تتمثَّل في التصاعد المتعاظم للإنفاق العسكري في معظم البلدان، إلا أن أثر هذا الارتفاع تتباين بين الدول العالم، هناك من ساهم في تطور القطاع العسكري في تحقيق النمو الاقتصادي، وهناك من شكل عبئاً يرهق كاهل موازنات في بعض الدول، وعائقاً للتنمية الإقتصادية في هذه الدول.

لقد عانى العراق من هيمنة قطاع العسكري بسبب الظرف التي مر بها متمثلة بالحرب الإيرانية - العراقية وحرب الخليج الثانية، التحديات التي واجه الاقتصاد العراقي منذ (٢٠٠٣) متمثلة بتردد الوضع الأمني والإرهاب، والتنازُع السياسي والصراعات المُختلفة ساهمت في تفاقم مشكلة الامن والاستقرار الاقتصادي في العراق. وكنتيجة لهذه الظروف ارتفعت الانفاق العسكري وانعكس هذا الارتفاع على مجمل النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث:

مر الاقتصاد العراقي بكثير من الأزمات والحرب الداخلية منها وأثرت سلباً على الاقتصاد العراقي، لا تزال كثير من التحديات والمعوقات الرئيسية تهدد الأمن الإنساني في العراق، إذ من الصعب على الدولة ان توجه إنفاقها نحو الاستثمار المدني واهمال الجانب العسكري، الذي سيصيب في نهاية الامر في تعزيز النمو الاقتصادي إذا ما احسن استثمار هذه النفقات؛ لذا تمكن مشكلة البحث في طرح واقع النفقات العسكرية في العراق وبيان أثره على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تتأتى من خلال دراسة دور النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي الذي يواجه كتلة من الازمات مستمرة منها؛ أزمة مالية منشأها سوء ادارة الملف الاقتصادي، والازمة الأمنية والسياسة منذ (٢٠٠٣)، الإرهاب اصبحت تهدد بنيته المؤسسية والمجتمعية، لذا تكتسب هذا أهميتها من خلال توضيح العلاقة المذكورة من خلال التحليل الكمي والنماذج القياسية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان أثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، من خلال بناء انموذج قياسي يوضح اثر الانفاق العسكري والمتغيرات الاقتصادية المختارة.

فرضية البحث:

فيما ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ارتفاع النفقات العسكرية قد يؤثر سلبياً على الاقتصاد العراق من خلال:

١. هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).
٢. هناك علاقة سلبية بين الأنفاق العسكري والميزان التجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).
٣. هناك علاقة سلبية بين الأنفاق العسكري وصافي تدفق الأستثمار الأجنبي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

منهجية البحث:

استند البحث الى المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، والمنهج الكمي لبيان أثر الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، صافي تدفق الاستثمار الاجنبي، الميزان التجاري) وتم استعانة (النفقات التشغيلية، الإيرادات العامة وسعر الصرف) كمتغيرات مستقلة المساعدة مع الانفاق العسكري بالأسعار الجارية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) من خلال النماذج القياسية متمثلة بـ(ARDL,FMOLS,DOLS) ومن أجل إثبات صحة الفرضية وتحقيق الأهداف المذكورة، فقد قسم البحث الى عدد من المحاور فضلاً عن عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

هناك علاقة جدلية بين الإنفاق العسكري والمتغيرات الاقتصادية، إذ أن أثر زيادة الانفاق العسكري في المتغيرات الاقتصادية الكلية غير حاسم في كل الحالات ولكل الدول (Awaworyi & Yew,2018)، (Dunne,2012)، (Korkmaz,2015)، إلا أن البحث الحالي يركز على أثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق؛ لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث، ومن أهم هذه الدراسات:

١. الدراسة التجريبية لـ(Dunne,2012) التي ركزت على التأثير الاقتصادي للإنفاق العسكري على متوسط نصيب الفرد في مجموعات من البلدان أفريقيا جنوب الصحراء (SSA) خلال المدة (1986-2006)، وتم تقسيم البلدان حسب متوسط الدخل للأفراد، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الانفاق العسكري في الأجل القصير السلبي على متوسط نصيب الفرد في هذه البلدان، وان البلدان ذات الدخل المنخفض يتأثر سلبياً بنسبة أكبر مقارنة بالبلدان متوسط الدخل، كما أن أثر الانفاق العسكري في متوسط الدخل الفرد في الاجل الطويل ضئيل جداً.
٢. وفي الاتجاه نفسه قامت دراسة (Kollias, & Paleologou,2019) لمعرفة العلاقة بين الانفاق العسكري والإنفاق الاستثماري في (65) الدولة خلال المدة (١٩٧١-٢٠٠٤)، باستخدام منهجية

لوحة الانحدار التلقائي (PVAR)، وتوصلت الدراسة الى ان العلاقة بين الانفاق الاستثماري والانفاق العسكري تتباين بين العينة الدراسة نظراً لاختلاف مستوى الدخل للدول.

٣. بحثت دراسة (Shahbaz,*et.al.*,2016) في تحديد أثر الانفاق العسكري على الديون الخارجية في باكستان خلال المدة (١٩٧٣-٢٠٠٩)، وباستخدام تحليل الكمي ونموذج (ARDL) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الاجل بين رصيد الدين الخارجي والانفاق العسكري في باكستان، ويؤثر الانفاق العسكري سلبياً على رصيد الدين الخارجي خلال المدة الدراسة.

٤. هدفت الدراسة (Najem,*et.al.*,2021) إلى التعرف على أثر الانفاق العسكري في تحقيق النمو الاقتصادي الصيني خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، باستخدام التحليل الكمي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بزيادة الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي الصيني، كما ساهمت الانفاق العسكري في انخفاض معدلات البطالة وتحسين معدل التبادل التجاري.

أما بالنسبة للدراسات العربية فهناك عدد من الدراسات التي تناولت أثر الإصلاح الاقتصادي في بعض المتغيرات الكلية، من أبرز هذه الدراسات:

١. دراسة (العدواني،٢٠٢١) هدفت إلى تحليل وقياس أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، باستخدام تحليل القياسي، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين زيادة الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الكويت خلال الدة الدراسة.

٢. وفي الاتجاه نفسه هدفت دراسة (كداوي،٢٠٠٥) الى بيان الدور الانفاق في رفع معدل التضخم في سوريا خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٠) باستخدام التحليل الكمي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة الطردية بين الانفاق العسكري وارتفاع مستوى العام للأسعار، أي ان الانفاق العسكري ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال المدة الدراسة.

أما بالنسبة للدراسات العراقية، فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة الانفاق العسكري وبعض المتغيرات الكلية، وهنا نركز على الدراسات التي استخدمت التحليل الكمي منها:

١. هدفت الدراسة (داود ورسن، ٢٠٢١) إلى تحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) باستخدام التحليل القياسي (VAR)، توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق، وان الناتج المحلي الإجمالي يسبب او يؤثر على الانفاق العسكري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

٢. وفي نفس اتجاه هدفت الدراسة (محمد جودة، ٢٠٢٠) الى تحليل أثر الانفاق العسكري على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام تحليل الكمي، وتوصلت الدراسة الى ان الانفاق العسكري قد اثر سلباً على المسار التنموي في العراق، إذ ساهمت في ارتفاع مستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة ونسبة الديون الخارجية.

بناءاً على ما تم عرضه من الدراسات؛ تميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات العراقية من عدد المتغيرات التابعة التي تم استخدامه لبيان اثر الانفاق العسكري عليها، كما في جانب التحليلي تم استخدام أكثر من طريقة قياسية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للإنفاق العسكري:

١. مفهوم الانفاق العسكري

يختلف مفهوم الانفاق العسكري من وجهة نظر الاقتصاديين والسياسيين والهيئات الرسمية، ويرجع هذا الاختلاف الى تعدد أنواع ومفاهيم التي تدخل ضمن الانفاق العسكري، إلا اننا برجوع الى تعريف صندوق النقد الدولي نعرف الانفاق العسكري على أنها النفقات المتضمنة بند الدفاع الخاصة بالقوات المسلحة وتتضمن الانفاق على تصنيع الذخائر وتخزينها وبناء المنشآت العسكرية والتدريبات والتأمين الصحي، كما تعرف النفقات العسكرية بأنها تملك أنواع من النفقات التي تضم الجهات الفعالة وهي تشمل القوات العسكرية المسلحة تابعة لوزارة الدفاع وقوات حفظ الهيئات الحكومية الأخرى المشتركة في المشاريع الدفاعية. الإنفاق العسكري الذي تتمثل بملابس ورواتب المنتسبين في القوة العسكرية، فضلاً عن تكاليف التسليح بمختلف انواعه (الدباش والناصر، ٢٠١٨).

كما تشمل النفقات العسكرية أيضاً الإنتاج والاستيراد من بلدان أخرى من الأسلحة والأدوات والآليات المستخدمة في الامن والدفاع و يشمل أيضاً نفقات الادامة والتسلح لهذه الآليات، فضلاً عن رواتب العسكرين والمدنيين العاملين في مجال الدفاع.

ومن محددات الانفاق العسكري يشمل: (ناشور، ٢٠١٨)

١. العوامل السياسة وتتمثل في الاستقرار السياسي وطبيعة نظام الحكم.
٢. العوامل الاقتصادية وتتمثل بـ(مستوى التنمية الاقتصادية، الموارد الاقتصادية والمساعدات، سعر الصرف وحجم الموازنة الحكومية.
٣. العوامل الاستراتيجية تشمل الحروب المترقبة والحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية وسبق التسلح، فضلاً عن المساعدات العسكرية.

كما أن تزايد حدة التوترات الإقليمية والنزاعات الدولية والاستعداد للحروب وما ينبثق عنها من عمليات تسليح واسعة واهتمام أكثر بالجانب التكنولوجي والعسكري وزيادة في دخول ومكافآت العنصر العسكري، كل هذا تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري، وعلى الرغم من اختلاف الإنفاق العسكري بين دولة وأخرى تبعاً لظروف الدولة السياسية والاقتصادية ودورها في الصراعات الدولية والإقليمية، إلا أن الإنفاق العسكري بشكل عام تشكل أحد أهم العناصر الأساسية للإنفاق العام ويأخذ حصة كبيرة جداً من الميزانيات الحكومية للدول (الحجايا، ٢٠١٨).

الإنفاق العسكري قد يصبح مكلف إذا كان الطلب على المعدات العسكرية تؤمن عن طريق الاستيراد، وعندما تكون الإنفاق العسكري على حساب تقليل الانفاق العام على المرافق الاخرى كالتعليم والصحة والبنية التحتية، مما أدى الى تقليل فرص العمل ويخلق البطالة، كما انه يقلل من النمو بسبب تحويل الموارد من القطاعات الاقتصادية المنتجة خاصة قطاع التصدير الى نشاطات غير منتجة اقتصادياً، وكذلك يكون أثرهما سلبياً على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاستيرادات من المعدات العسكرية (مشعل والخطيب، ٢٠٠٦).

ثانياً: واقع الإنفاق العسكري في العراق:

من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي منذ (٢٠٠٣) والتي تؤثر على عملية التنمية في العراق والدول منطقة هي مشكلة تردد الأمني والإرهاب، إذ إزدادت عمليات التفجير والتسلح في العراق بشكل كبير خلال فترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، كما إن التنازُع السياسي بين القوى الرئيسية في

العراق من زيادة عملية الاستقطاب الطائفي والعرقي من جديد، وظهور الدعوات الفيدرالية والانفصالية، ووحدة الصراعات والاستقطاعات بين التيارات والقوى السياسية والطائفية المُختلفة ساهمت في تفاقم مشكلة الامن والاستقرار الاقتصادي في العراق (Slomšek,*al.et.*,2012:6).

وبحسب الدراسة التي قام بها (Knights,2012) فإن الأزمة السياسية في العراق، وازدياد عمليات العنف والتمرد، والإفراط في المركزية في اتخاذ القرارات الأمنية ساهمت كل هذه العوامل في تفاقم وضع الحالي وتقوية جذور الإرهاب، فضلاً عن السياسات البغيضة القائمة على الهوية العرقية والطائفية (فرج، ٢٠١٧:٢٠٩).

إن كل هذه الظروف اثرت على الانفاق العسكري في العراق، إذ بعد (٢٠٠٣) الانفاق العسكري في العراق هو انفاق هادف للأمن والدفاع، يبين من خلال الجدول والشكل (1) إذ ارتفع الانفاق العسكري من (613724869.6) دولار بالأسعار الجارية في (٢٠٠٤) الى (1120278533) دولار في (٢٠٠٥) أي بمعدل النمو السنوي (82%)، واستمرت بالارتفاع بشكل التدريجي لتصل الى أعلى مستوى له في عام (٢٠١٥)، إذ قدر اجمالي الانفاق العسكري بـ(9604231011) دولار ويرجع هذا الارتفاع الى إن العمليات الإرهابية التي قامت بها المنظمة الإسلامية في العراق والشام (داعش) خلال عام (٢٠١٤) وسيطرتها على بعض مناطق في العراق ساهم في ارتفاع عدد ضحايا الحرب لتبلغ (20169) ضحية في عام (٢٠١٤).

كما ان نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الانفاق العام ارتفعت بشكل التدريجي، إذ كانت هذه النسبة لا تتعدى (2%) من إجمالي الانفاق العام في عام (٢٠٠٤)، استمرت بالارتفاع لتصل الى (12.4%) من إجمالي الإنفاق العام في عام (٢٠١٥)، انخفضت نسبة هذا الانفاق من الانفاق العام بعد (٢٠١٥) لتصل الى (10.9%) عام (٢٠١٧) و(8%) في عام (٢٠٢٠).

وإن نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي مرت بنفس التقلبات التي مر بها مؤشر السابق (نسبة الانفاق العسكري من إجمالي الانفاق العام).

الجدول (1) مؤشرات الانفاق العسكري في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢١)*

السنة	الإنفاق العسكري	نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي
2004	613724870	1.832	1.676
2005	1120278533	3.548	2.243
2006	1236081013	3.770	1.898
2007	1989948747	4.856	2.240
2008	3116304020	4.136	2.368
2009	3237179487	4.919	2.899
2010	3752905983	5.465	2.709
2011	4278632479	5.311	2.303
2012	4141066054	4.429	1.900
2013	7780188679	6.872	3.316
2014	6923644082	6.739	2.951
2015	9604231011	12.454	5.410
2016	5970383698	8.379	3.503
2017	7416385135	10.969	3.862
2018	6317977150	8.841	2.871
2019	7598829336	7.769	3.469
2020	7015558808	7.346	3.346
2021	6791237654	6.343	2.001

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

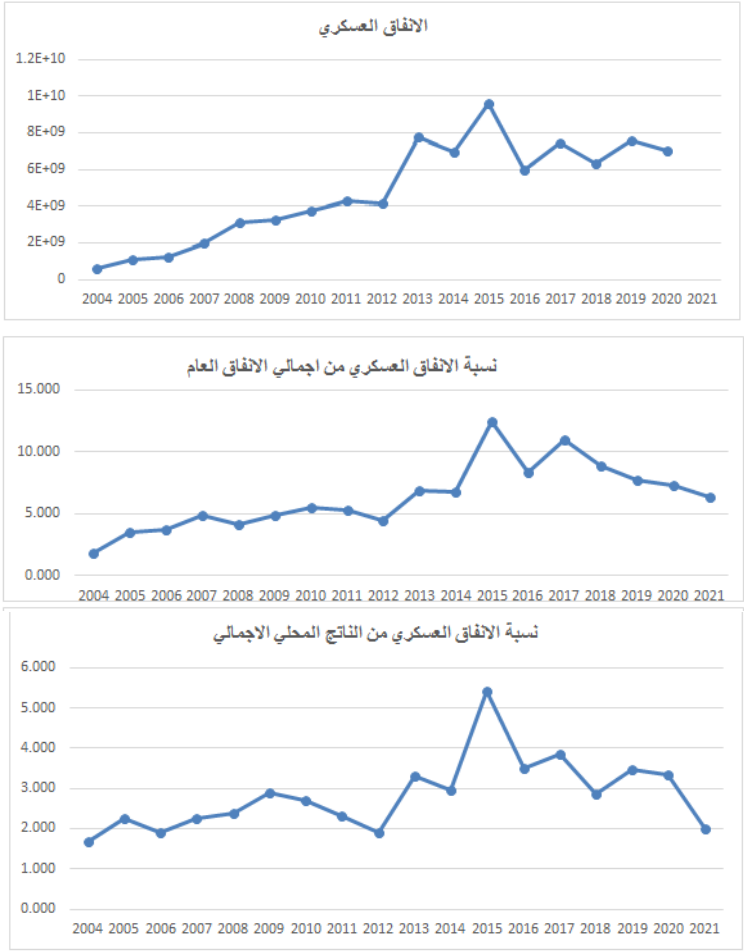

الشكل (1) مؤشرات الانفاق العسكري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

World Bank Group (Ed.), (2022), World Development Indicators: https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=IQ

رابعاً: المنهجية والمواصفات النموذجية:

يهدف هذا المبحث إلى بيان وتحليل أثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، ويوضح الجدول (2) المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادر بياناتها.

الجدول (2) تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	مصادر البيانات المستخدمة
النفقات العسكرية (ME)	النفقات العسكرية، تم حصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاريه، تم الحصول عليه من البنك الدولي.
الميزان التجاري (TO)	صافي التجارة في السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
الانفاق التشغيلي (S)	الانفاق التشغيلي تم الحصول عليه من البنك الدولي.
سعر الصرف للدينار العراقي (Exc)	قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي و تم استخدام السعر الموازي للدينار العراقي.
الاستثمار الاجنبي (FDI)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تم الحصول عليه من البنك الدولي.
الايرادات العامة (RE)	الإيرادات العامة، تم الحصول عليها في تقارير السنوية منشورة للبنك المركزي العراقي

بالرجوع إلى الجانب النظري واعتماداً على الدراسات السابقة وواقع النفقات العسكرية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، اعتمدت الدراسة على استخدم مجموعة المتغيرات خاصة بالاقتصاد الكلي وبيان أثر هذه المتغيرات في بعض المتغيرات المتمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، صافي تدفق الاستثمار الأجنبي).

وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي وشكل منظومة المعادلات كما يأتي:

$$GDP = F (ME, RE, S, EXC) \quad \text{.....(1)}$$

$$TO = F (ME, RE, S, EXC) \quad \text{.....(2)}$$

$$FDI = F (ME, RE, S, EXC) \quad \text{.....(3)}$$

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمية مزدوجة لمنظومة معادلات النموذج وصيغته:

$$LGDP_t = a_0 + a_1 ME_t + a_2 LRE_t + a_3 LS_t + a_4 EXC_t \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

$$LTB_t = \beta_0 + \beta_1 ME_t + \beta_2 LRE_t + \beta_3 LS_t + \beta_4 EXC_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

$$LFDIt = \lambda_0 + \lambda_1 ME_t + \lambda_2 RE_t + \lambda_3 S_t + \lambda_4 EXC_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

إذ أن:

الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة (t)	GDP_t
سعر الصرف للدينار العراقي خلال سنة (t)	EXC_t
الاستثمار الأجنبي خلال سنة (t)	FDI
الميزان التجاري خلال سنة (t)	TO_t
الانفاق العام خلال سنة (t)	S_t
الإيرادات العامة خلال سنة (t)	RE
معلمات للمتغيرات في معادلة الأولى	$a_0, a_1, a_2, a_3, a_4, a_5$
معلمات للمتغيرات في معادلة الثانية	$\beta_0, \beta_1, \beta_,, \beta_4, \beta_5$
معلمات للمتغيرات في معادلة الثالثة	$\lambda_0, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3 \lambda_4$
حد الخطأ	$\varepsilon_{t1}, \varepsilon_{t2}, \varepsilon_{t3},$

يلاحظ أن نماذج المنظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة.

خامساً: عرض وتفسير النتائج:

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، فإن نتائج التقدير على النحو الآتي:

١. الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test):

تعدّ بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية لاسيما تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة؛ ذلك لأن غياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية، مثل مشكلة الانحدار الزائف (Faraj,2021:525).

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة، إذ يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة

الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج الآتية الجدول (3) يعرض نتائج التحليل.

الجدول (3) نتيجة اختبار جذر الوحدة (ADF: Augmented Dickey-Fuller) لجميع المتغيرات داخلة النموذج

المتغيرات	Level (المستوى)		1st Difference (الجذور الوحدة)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
النفقات العسكرية (ME)	0.6033	0.6490	*0.0000	0.0000**0.0000
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	0.4241	0.9786	*0.0000	***0.0590
الميزان التجاري (TB)	0.1029	0.3300	*0.0002	*0.0013
الانفاق الحكومي (S)	0.3770	0.9094	**0.0405	***0.0622
سعر الصرف للدينار العراقي (Exc)	***0.0557	0.4839	***0.0535	***0.0615
الاستثمار الأجنبي (FDI)	0.7536	0.7146	*0.0001	* 0.0006

مستوى معنوية عند (1%*) و(5%**) و(10%***) على التوالي.

الاستقرارية المتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم، يجب ان يكون متغير مستقراً في حالات الثلاث التقاطع والتقاطع مع الاتجاه / Intercept-Trend.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات نصف السنوية للمدة (2004-2021) وباستخدام برنامج E-Views 9.

يظهر أن جميع المتغيرات في نموذج (الانفاقات العسكرية، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي، سعر الصرف للدينار العراقي، الميزان التجاري) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Trend-Intercept) عند مستوى المعنوية (1%) وسعر الصرف للدينار العراقي استقرت في الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%)، وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج لأن كل المتغيرات الدراسة استقروا بعد أخذ الفرق الأول.

٢. التكامل والتكامل المشترك (Co -Integration Analysis / Johannsen test):

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، نذكر أنه هناك سلاسل زمنية لهما درجة التكامل ((I(1)) نفسها، وهناك احتمال التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ويعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري وجود علاقة واحدة على الأقل بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Max-Eigen)	القيمة الحرجة	Prob**
الناتج المحلي الإجمالي	لايوجد*	87.83688	69.81889	0.0010
النفقات العسكرية	على الأقل 1	47.27038	47.85613	0.0567
الانفاق التشغيلي	على الأقل 2	25.53419	29.79707	0.1432
الإيرادات العامة	على الأقل 3	11.75888	15.49471	0.1689
سعر الصرف	على الأقل 4*	5.029853	3.841466	0.0249
نتائج الاختبار: وجود (2) متجهتين متكاملة، * رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%)				
المتغيرات	**الفرضية الصفرية**	**قيمة (Statistic Max-Eigen)**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
الميزان التجاري	لايوجد*	86.41995	69.81889	0.0014
النفقات العسكرية	على الأقل 1	39.97012	47.85613	0.2236
الانفاق التشغيلي	على الأقل 2	22.06980	29.79707	0.2947
الإيرادات العامة	على الأقل 3	11.70957	15.49471	0.1714
سعر الصرف	على الأقل 4*	5.016176	3.841466	0.0251
نتائج الاختبار: وجود (1) متجهة متكاملة، * رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%)				

المتغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Max-Eigen)	القيمة الحرجة	Prob**
الاستثمار الأجنبي	لايوجد*	121.3129	69.81889	0.0000
النفقات العسكرية	على الأقل 1*	68.97640	47.85613	0.0002
الانفاق التشغيلي	على الأقل 2*	30.43634	29.79707	0.0422
الإيرادات العامة	على الأقل 3	10.40627	15.49471	0.2508
سعر الصرف	على الأقل 4	4.527411	3.841466	0.0333
نتائج الاختبار: وجود (3) متجهة متكاملة، * رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات نصف السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-Views 9.

تتبين لنا نتائج الاختبار من خلال الجدول (4) كما يأتي:

١. **اختبار الأثر:** تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ويوجد على الأقل (1) متجهة متكاملة للمنظومة معادلات النموذج.

٢. **اختبار القيمة الذاتية العظمى:** تم التوصل إلى النتيجة نفسها من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى، والنتيجة هي رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة (Max-Eigen Stastic) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، وتوجد على الأقل (1) متجهة متكاملة في النماذج الأربعة.

سادساً. تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

اعتماداً على الاختبارات السابقة المتمثلة بـ(اختبار الاستقرارية، اختبار التكامل المشترك)، اعتمد البحث على كل من (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي) لبيان أثر النفقات العسكرية في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، تم جمع النتائج للنماذج البحث في الجدول (5).

الجدول (5) تقدير المعلمات النماذج بالاستخدام طريقة (Cointegrating Regression,ARDL) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)*

المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
تقدير معلمات النموذج (1) الناتج المحلي الاجمالي				
النفقات العسكرية (ME)	-0.000817	0.000252	-3.239888	0.0031
الانفاق التشغيلي (S)	0.000748	0.000180	4.159769	0.0003
الإيرادات العامة (RE)	1.38E-08	1.26E-09	10.93995	0.0000
سعر الصرف للدينار العراقي (EXC)	0.035304-	0.036187	0.975606-	0.3376
حد الثابت	153.2034	54.11964	2.830828	0.0085
تقدير معلمات النموذج (2) الميزان التجاري				
المتغيرات المستقلة	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
النفقات العسكرية (ME)	-1.01E-06	9.05E-07	-1.118197	0.2746
الانفاق التشغيلي (S)	-0.301450	0.123406	-2.442759	0.0223
الإيرادات العامة (RE)	0.762991	0.093867	8.128420	0.0000
سعر الصرف للدينار العراقي (EXC)	-39.56114	16.16366	-2.447535	0.0221
حد الثابت				
تقدير معلمات النموذج (3) الاستثمار الأجنبي				
المتغيرات المستقلة	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
النفقات العسكرية (ME)	-1.79E-09	2.66E-10	-6.746851	0.0000
الانفاق التشغيلي (S)	-0.000154	6.16E-05	-2.498703	0.0255
الإيرادات العامة (RE)	9.03E-05	4.94E-05	1.828395	0.0889
سعر الصرف للدينار العراقي (EXC)	-0.029708	0.006991	-4.249223	0.0008
حد الثابت	48.42573	10.85072	4.462904	0.0005

* تم استخدام (FMOLS,DOLS) للنموذج الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الاجنبي، (ARDL) للنموذج الميزان التجاري.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات نصف السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-Views 9.

يتبين من خلال الجدول (5):

تحليل النماذج من الإنتاجية الاقتصادية:

١. الظروف السياسية والأمنية التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد (٢٠٠٣) أثرت على أغلبية المتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ أن النفقات العسكرية كانت ذات أثر سلبي على المتغيرات المستخدمة، لأن ارتفاع النفقات العسكرية ساهمت في الانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.008)، وإنخفاض رصيد الميزان التجاري بنسبة (1.01)، وانخفاض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة (1.07). وهذا نتيجة يعكس واقع الاقتصاد العراقي لأن ارتفاع النفقات العسكرية في العراق كانت نتيجة لظروف الأمنية والسياسة التي مر بها العراق منذ (٢٠٠٣) أدى إلى ارتفاع النفقات العسكرية من أجل محاربة الإرهاب من جهة وشراء مستلزمات الحربية من جهة أخرى. كما لا ننسى ان عدم الاستقرار الأمني والسياسي وارتفاع الانفاق العسكري المتزايد يخلفان آثاراً طارداً للاستثمارات وخصوصاً الاستثمار الأجنبي.

٢. الانفاق التشغيلي: يشكل النفقات التشغيلية نسية كبيرة من إجمالي الإنفاق العام، وان ارتفاع هذه النسية تولد آثاراً سلبياً على بعض المتغيرات الاقتصادية منها الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي، إذ ان زيادة الانفاق التشغيلي بنسبة (0.01) أدى الى انخفاض رصيد الميزان التجاري بنسبة (0.30) وانخفاض وتدفق صافي الاستثمار الأجنبي بنسبة (0.0001)، وهذه النتيجة تعكس واقع الاقتصاد العراقي، لأن الانفاق التشغيلي متمثلاً بتعويضات الموظفين (الأجور والرواتب بضمنها المخصصات المختلفة) والمنح والإعانات والمنافع الاجتماعية والمستلزمات السلعية والخدمية للقطاع العام تشكل هذه النفقات الفقرات الأساسية في الإنفاق الجاري العراقي، بالتالي يشكل ثقلاً على الميزان التجاري وتدفق صافي الاستثمار الاجنبي.

٣. على الرغم من ان الناتج المحلي الإجمالي يشمل الانفاق الحكومي وزيادة النفقات الحكومية بشقيها (التشغيلية - الاستثمارية) يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الأثر ضعيف جداً في العراق، إذ ارتفاع النفقات التشغيلية يساهم بنسبة (0.0007) في النمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤. يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات العامة لتمويل أغلبية المشارع التنموية والنمو الاقتصادي، وتشكل الإيرادات النفطية من (90%) الإيرادات العامة، لذا ان نتائج النماذج الثلاثة يؤكد ذلك، إذ ارتفاع الإيرادات العامة (0.01) ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة (1.36)،(0.76)و(9.03) على التوالي.

٥. إن الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي العراقي في سعر الصرف للدينار العراقي تحت الاشراف صندوق النقد الدولي لم يؤثر إيجابيا على المتغيرات الدراسة، على عكس من ذلك كان آثاره سلبيا على كل من (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي)، وهذا نتيجة يعكس واقع الاقتصاد العراقي لان ليس هناك تناغم بين السياسة المالية والنقدية والتجارية.

خامساً: الاختبارات التشخيصية لمصداقية نماذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

١. اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج:

هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أن أهمها هو: (R^2، Adjusted R^2، Std.Error)، يتبين من الجدول (6) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared و Adjusted R^2) مرتفعة ومقبولة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وأن الخطأ المعياري للنماذج المقدرة لم يتجاوز نسبة (0.5) وهذا يؤكد أن النماذج المقدرة كلها مناسبة.

الجدول (6) نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النماذج	R-Squared	Adj. R^2	S.E.of regression	القرار النهائي
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	0.87	0.86	0.14	معنوي ومقبول
الميزان التجار (TB)	0.87	0.85	0.55	معنوي ومقبول
الاستثمار الأجنبي (FDI)	0.95	0.89	1.3	معنوي ومقبول

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات نصف السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-Views 9.

٢. اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذجDiagnostic test and Statistical Indicators:

من أجل فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، واستخدم النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإن النموذج المقدر يجب ان يكون خالي من المشاكل القياسية أو تجاوز غالبية المشاكل القياسية، يلخص الجدول (7) نتائج هذه الاختبارات التشخيصية، دليل على عدم وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالأرتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين، والتشخيص، والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

الجدول (7) الاختبارات التشخصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	الاستثمار الأجنبي
مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Test	Prob.F=0.068>0.05	Prob.F=0.31> 0.05	Prob.F=0.08>0.05
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F=0.19>0.05	Prob.F=0.91 >0.05	Prob.F=0.10> 0.05
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-bera)	*Prob.J.B=0.00>0.05	*Prob.J.B=0.00.> 0.05	Prob.J.B=0.49>0.05
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F=0>14>0.05	Prob.F=0.197 >0.05	Prob.F=0.96>0.05
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	Centered VIF<8	Centered VIF<8	VIF<9 Centered

* يجدر الإشارة هنا ان هناك مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، إلا أن هذه المشكلة قد يكون وارداً في البيانات المالية والاقتصادية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات نصف السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-Views 9.

٣. الاختبار لاستقرارية النماذج (CUSUM Test):

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنماذج المستخدمة، فإن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM Test)، و وفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (5%)، وهذا يؤكد أن متغيرات الدراسة ساكنة، والشكل

(2) يترجم سكون المعلمات للنموذج، ويؤشر السكون بين المتغيرات الظاهرة المدروسة؛ لأن جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.

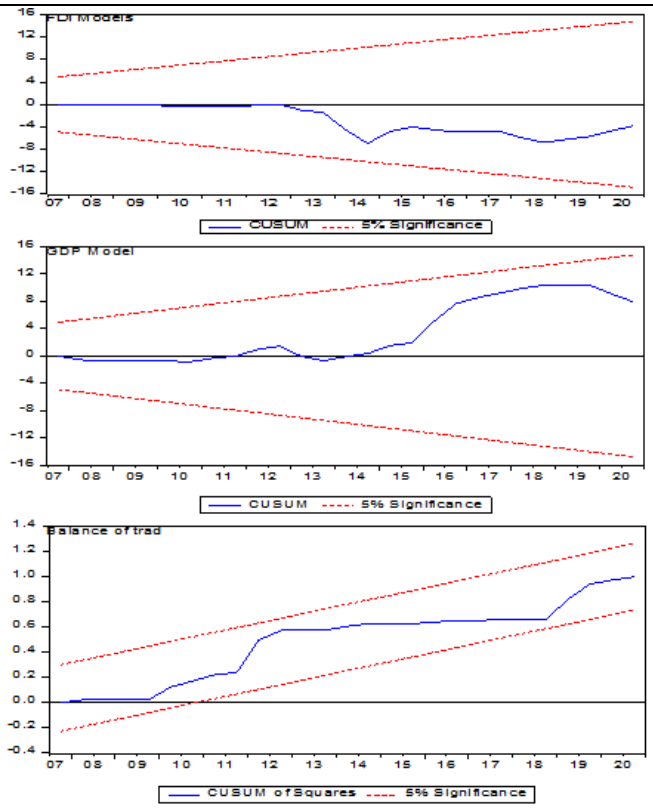

الشكل (2) اختبار الاستقرارية للنماذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مستخرجات برنامج (Eviews9).

الاستنتاجات:

١. إن ظروف السياسية والأمنية التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد (٢٠٠٣) أثرت على أغلبية المتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ أن النفقات العسكرية كانت ذات أثر سلبي على المتغيرات المستخدمة، لاسيما إن ارتفاع النفقات العسكرية ساهمت في الانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الميزان التجاري.

٢. كما أن الأثر في ارتفاع الانفاق العسكري كان كبيراً جداً على صافي تدفق الاستثمار الأجنبي وهذا نتيجة يعكس واقع الاقتصاد العراقي لان عدم الاستقرار الأمني والسياسي وارتفاع الإنفاق العسكري المتزايد يخلفان آثاراً طارداً للاستثمارات وخصوصاً الاستثمار الأجنبي.

٣. على الرغم من ان الناتج المحلي الإجمالي يشمل الانفاق الحكومي وزيادة النفقات الحكومية بشقيها (التشغيلية - الاستثمارية)، إلا أن أثر هذه النفقات كان ضعيف جداً في الناتج المحلي الإجمالي وكان أثرهما سلبياً على رصيد الميزان وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي.

٤. يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات العامة لتمويل اغلبية المشاريع التنموية والنمو الاقتصادي، وتشكل الإيرادات النفطية من (90%) الإيرادات العامة، إذ ارتفاع الإيرادات العامة ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي.

المقترحات:

١. العمل على تنويع الانفاق العسكري وزيادة النفقات العسكري الاستثماري على حساب الانفاق العسكري التشغيلي، وذلك من خلال التدريب والتطوير لكوادر وموظفي مؤسسات العسكرية، وتقليل نسبة التوظيف في هذا القطاع.

٢. عمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي، وإعادة النظر بنسبة الانفاق الاستثماري الحكومي في الانفاق الحكومي الاجمالي والعمل على زيادتها وإعطاء أولوية للنسبة المخصصة للقطاعات اللانفطية خاصة الإنتاجية منها لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

٣. تقوية الاستثمار بالعوامل عديدة، أبرزها الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، ضرورة عمل على التوفير البيئة للجذب الاستثمار الأجنبي من خلال عمل على الاستقرار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي.

٤. عمل على زيادة الصادرات غير النفطية والاستيرادات رأس المالية من أجل تحقيق التنويع النسبي في التجارة الخارجية و ارتفاع مساهمته في المتغيرات الاقتصاد الكلية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الحجايا، سليم سيمان، (٢٠١٨)، محددات الانفاق العام في البعض الدول العربية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (٢).

٢. داود، إيهاب على وراسن عباس فاضل، (٢٠٢١)، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، Al-Ghary Journal of Economic and Management Sciences, 17(2), 79-91.

٣. الدباش،عبالله حمد والناصر، ميسون مجيد، (٢٠١٨)، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية، مجلة جامعة جيهان - اربيل، اصدار خاص، العدد ٢ (الجزء c).

٤. العدواني، نادر مبارك مطلق فهد، (٢٠٢١)، أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، ٤٦٠٨٧.

٥. فرج، ماردين محسوم، (٢٠١٧)، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق مع إشارة الى إقليم كوردستان، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

٦. كداوي، طلال محمود، (٢٢٠٥)، الانفاق العسكري والتضخم - تحليل نظري - تجريبي، تنمية الرافيدين، المجلد (٧٩)، العدد (٢٧)، ٥٥-٦٦.

٧. محمد، على حسين وجودة، نضال شاكر، (٢٠٢٠)، أثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٦٥).

٨. مشعل وخطب، زكيو وسعيد، (٢٠٠٦)، الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية في منطقة شرق الأوسط، جامعة اليرموك.

٩. ناشور، هيام خزعل، (٢٠١٨)، العوائد النفطية وأثرهما على الانفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد (٣٨).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

10. Awaworyi Churchill, S., & Yew, S. L. (2018). The effect of military expenditure on growth: an empirical synthesis. Empirical Economics, 55(3), 1357-1387.

11. Faraj, M. M. (2021). The impact of financial development on economic growth in Iraq for the period (2004-2018): An Analytical Econometric Study. journal of Economics And Administrative Sciences, 27(126).
12. Kollias, C., & Paleologou, S. M. (2019). Military spending, economic growth and investment: a disaggregated analysis by income group. Empirical Economics, 56(3), 935-958.
13. Korkmaz, S. (2015). The effect of military spending on economic growth and unemployment in Mediterranean countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 5(1), 273-280.
14. Najem, R. A., najem, R. A., Khalaf, F. E., & Ebrahem, A. saeed. (2021). An Analytical Study of the Impact of Military Spending on the Chinese Economy Growth for the Period (1990-2018). Journal of Economics and Administrative Sciences, 27(126), 534–552. https://doi.org/10.33095/jeas.v27i126.2123
15. Shahbaz, M., Shabbir, M. S., & Butt, M. S. (2016). Does military spending explode external debt in Pakistan?. Defence and Peace Economics, 27(5), 718-741.
16. World Bank Group (Ed.), (2022), World Development Indicators https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=IQ